

مادة (٦) : يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بغرامة مالية مقدارها (٥٠) خمسين ريالاً في المخالفتين الأولى والثانية ، وعند تكرار المخالفة توقع غرامة مالية مقدارها (٣٠٠) ريال.

مادة (٧) : يلغى القرار الوزاري رقم (٩٠ / ١٢) ، كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه.

مادة (٨) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠١ م.

د. خميس بن مبارك بن عيسى العلوى

صدر في : ٢٤ من ربيع الأول ١٤٢٢ هـ
وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه

الموافق : ١٦ من يونيو ٢٠٠١ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٩٩)
الصادرة في ١٥ / ٧ / ٢٠٠١ م

قرار وزاري

رقم ٢٠٠١ / ١٨٠

بتعديل لائحة الاشتراطات الصحية لسيارات

نقل المياه غير الصالحة للشرب ولسيارات نقل مياه المجاري

الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٩ / ٢١٩

استناداً إلى قانون تنظيم البلديات الإقليمية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠ / ٩٦ ، وإلى لائحة الاشتراطات الصحية لسيارات نقل المياه غير الصالحة للشرب ولسيارات نقل

مياه المجاري الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٩ / ٢١٩ ،

وإلى موافقة وزارة المالية ،

وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قر

مادة (١) : تضاف فقرة جديدة إلى نهاية المادة (١) من اللائحة المشار إليها نصها الآتي :
وذلك في مقابل سداد رسم سنوي مقداره (٥) خمسة ريالات .

مادة (٢) : تضاف فقرة جديدة إلى نهاية المادة (٥) من اللائحة المشار إليها نصها الآتي:
وذلك في مقابل سداد رسم سنوي مقداره (٥) خمسة ريالات.

مادة (٣) : يستبدل بنص المادة (١٣) من اللائحة المشار إليها النص الآتي:

مادة (١٣) : يلتزم صاحب السيارة أو سائق السيارة بتغريفها في الموقع الذي تحدده البلدية لهذا الغرض ، وذلك بعد سداد الرسوم المقررة على النحو الآتي:

أ - سيارة شحنتها أقل من (١٠٠٠) ألف جالون ٢٠٠ بيسة.

ب - سيارة شحنتها أكثر من (١٠٠٠) ألف جالون

وأقل من (٢٠٠٠) ألفي جالون ٥٠٠ بيسة.

ج - سيارة شحنتها أكثر من (٢٠٠٠) ألفي جالون ريال واحد

مادة (٤) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه.

مادة (٥) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠١ م.

د. خميس بن مبارك بن عيسى العلوى

وزير البلديات الأقليمية والبيئة وموارد المياه

صدر في : ٢٤ من ربيع الأول ١٤٢٢ هـ

الموافق : ١٦ من يونيو ٢٠٠١ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٩٩)
الصادرة في ٢٠٠١/٧/١٥ م

قرار وزاري

رقم ٢٠٠١/١٨١

باستصدار الترخيص البلدي

لمسكرات العمال

استناداً إلى قانون تنظيم البلديات الأقليمية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦ / ٢٠٠٠ ،

وإلى موافقة وزارة المالية ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .